

بارتفاع نسبة الضرائب البلدية على النحو الآتي:

أولاً - العراقل الادارية تجاه البناء، وهي تتمثل في:

(أ) قيام السلطات الاسرائيلية بوضع حدّ لحجم الاراضي المتوفّرة في القدس للبناء، وذلك بعد مصادرة مساحات كبيرة منها، ممّا أجبر السكان العرب على البناء خارج حدود البلدية.

(ب) وجوب تسليم مخططات البناء للتصديق عليها، والحصول على رخصة تسمح بتشديد بناء جديد، أو ترميم بناء قديم. ويعد مثل هذا الاجراء منطقياً لوقوع التعامل معه خارج اطار السياسة التمييزية للبلدية تجاه العرب، حيث انها ترفض نزعتهم الى العيش في بيوت ذات طابع عربي<sup>(١٦)</sup>. وتقتصر تراخيص البناء، في بعض المناطق، على عمارات يتراوح ارتفاعها من ست الى ثمانى طبقات، وفي مناطق أخرى لا تسمح ببناء أكثر من طابقين، في حين تسمح، في المناطق اليهودية المجاورة، بالارتفاع الى أكثر من خمسة طوابق. لذلك، فهي ترفض الموافقة على الكثير من التصميمات المقدّمة اليها؛ وحتى في حالة الموافقة على التصميم، فان التراخيص بالبناء لا تصدر قبل أقل من أربع سنوات. وتكمن أسباب هذا التعطيل في دراسة الموقف الاسرائيلي من الاراضي العربية المخصّصة للبناء في ضوء خطط التنمية المستقبلية التي قد تضعها الحكومة في الحسبان.

(ج) سياسة مصادرة الاراضي. وتعتمد البلدية للحدّ من البناء العربي بتحويل قسم من الاراضي الى مناطق خضراء لا يجوز البناء عليها، وأخرى مناطق أثرية مخصّصة للبحث العلمي، وأخرى مناطق أمنية، وأخرى تخضع لشروط قاسية من حيث ارتفاع البناء ونسبته<sup>(١٧)</sup>.

(د) تخوّف المقاولين العرب من سياسة القروض المالية لبناء المساكن، لما تتضمنه من مخاطر فقدان حق الملكية، بسبب احتمالات العجز عن السداد، وذلك بحكم عملهم المؤقت والمتقطع، أو لاعتمادهم على العمل في مشروعات البناء الاسرائيلية<sup>(١٨)</sup>.

ثانياً - ارتفاع نسبة الضرائب البلدية: لقد تعود سكان القدس على النظام الضرائبي الاردني، الذي يعمل على تحصيل الضرائب مباشرة بنسبة لا تتجاوز ثمانية بالمئة من مجموع الدخل، ويغطي الباقي من ضرائب غير مباشرة. بينما يعتمد النظام الضرائبي الاسرائيلي على الضرائب المباشرة، ممّا يلقي عبئاً كبيراً على المكلف. وهكذا يخضع سكان القدس لثلاثة أنواع من الضرائب الرئيسية<sup>(١٩)</sup>. وهي: الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة وتجبئها دائرة الجمارك، والضريبة التي تجبئها البلدية وتسمّى ضريبة الأرنونا «الضريبة العامة أو ضريبة المساحة». وفي ما يخص هذه الضريبة، تصدر بلدية القدس جدولاً سنوياً تبين فيه الأسس والمعايير التي تعتمدها البلدية في حساب وتقدير الضرائب المستحقة. وتقوم، وفق ذلك الجدول، بتقسيم المدينة الى مناطق عديدة يتمّ بناء عليها، تحديد مقدار الرسوم الضريبية وبنسب مختلفة، حيث تتمّ التفرقة بين الأبنية المستعملة للسكن والأبنية الأخرى والاراضي الزراعية. وتشير الدلائل الى عدم وجود قواعد ثابتة محدّدة، وإنما يتمّ تقريرها وفقاً لاجتهادات الأشخاص، ولأمزجة غير متفق عليها يتعدّى بها الكمبيوتر ليقرّر مصائر الناس والعبث بأقواتهم<sup>(٢٠)</sup>.

وترتفع أسعار الضريبة البلدية ارتفاعاً سنوياً باهظاً، وبنسبة تراوحت ما بين ٣٩ - ١٣٢ بالمئة في فترة السبعينات، ممّا تسبّب في مواجهة بين أصحاب الاملاك والمستأجرين من العرب بايجارات أصبحت تقل عن قيمة الضريبة البلدية. وتقصّد البلدية من ذلك تهجير أصحاب المداخل